

Distr.
LIMITED

TD/L.405
24 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

موجز المناقشة المواضيعية التفاعلية في اجتماع المائدة المستديرة الأول

العولمة والتنمية والحد من الفقر: أبعادها الاجتماعية والجنسانية

١- عُقد اجتماع المائدة المستديرة الأول كجزء من المناقشة التي دارت في إطار الموضوع الفرعي ١ للمؤتمر: "تدعيم الاتساق على جميع الصعد من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية". ورأس هذا الاجتماع سعادة السيد جو بايدو - أنصاح، وزير التجارة، غانا. وتولى السيد داني ليزيغر، نائب رئيس شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي، دور الوسيط في المناقشة. وكان من بين المحاضرين سعادة السيدة تارخا هالونن، رئيسة فنلندا؛ والسيدة باتريسيا ر. فرانسيس، المديرية التنفيذية، مركز التجارة الدولية؛ سعادة السيد ألبير كواندرز، وزير التعاون الإنمائي، هولندا؛ السيدة راشيل ميانغا، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة؛ والسيد بدر الدفع، الأمين التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأدى الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، بيان استهلاكي. وكان المحاوران الرئيسيان هما سعادة السيد جواو غوميز كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، البرتغال؛ والسيد غ. ل. بيريس، وزير تنمية الصادرات والتجارة الدولية لسري لانكا.

٢- وكان هناك اتفاق عام على أن قضية توزيع الدخل أصبحت قضية رئيسية لمناقشة العولمة وأن قبول العولمة اجتماعياً أمر أساسي لاستدامتها. ومع أن العولمة حققت فوائد شاملة وصافية وأسهمت أيضاً في الحد من الفقر، فإن آثارها على النمو لم توزع توزيعاً متساوياً وقد أسهمت حتى الآن إسهاماً بسيطاً في تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، تفاوت التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تفاوتاً كبيراً بين المناطق والبلدان.

٣- ولاحظ عدة متحدثين أن إصلاحات السوق التي جرت في البلدان النامية لأكثر من عقدين قد ساعدت في "تصحيح الأسعار" ولكنها لم تسفر في معظمها عن تقليل التفاوت الاجتماعي، بل أدت في بعض الحالات إلى زيادته. وكثيرة هي الحالات التي لم تشمل فيها السياسات الموجهة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر البعد

الاجتماعي من حيث توفير فرص جديدة للنشاط الاقتصادي لصالح أفقر قطاعات السكان. وثمة جانب آخر سلط الضوء عليه في هذا الصدد هو أثر تزايد هجرة الشباب من عدد من البلدان النامية على النسيج الاجتماعي في البلد الأم؛ وأفيد بأنه ينبغي أيضاً موازنة ما يمكن أن تحققه هذه الهجرة من فوائد تنتج عن حوالات العمال مع الخسائر الناتجة عن هجرة الأدمغة.

٤- وفي هذا الصدد، كان هناك تأييد عام للاقتراح الذي مؤداه أن النمو شرط ضروري لتصحيح التفاوتات الاجتماعية، علماً بأنه لا يؤدي أوتوماتيكياً إلى الحد من الفقر وتحقيق التقدم الاجتماعي. ولا بد من مواصلة التقدم الاجتماعي باعتبار أنه يمثل أهدافاً إضافية في مجال السياسات. ذلك أن كمية النمو ليست هي العامل الوحيد الذي له أهمية، بل إن لنوعيته أهمية أيضاً. ورئي ضرورياً تحويل الاهتمام إلى الاستثمار الذي يتيح فرص عمالة إضافية تقترب بروتب لائقة وتتمشى مع الأهداف الاجتماعية والبيئية. ورئي كذلك أن من الأهمية بمكان تأمين الاستقرار وما أسماه أحد المحاضرين "بالأمن البشري" في عملية النمو، إذ في غياب نظم أمن اجتماعي فعالة، غالباً ما تكون أفقر قطاعات السكان والنساء الأكثر تضرراً من انخفاض ميزانيات الحكومات وتدهور الأوضاع الاجتماعية والصحية. وقد بينت المشاكل التي طرأت في الآونة الأخيرة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية هشاشة التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر.

٥- وكان المنظور الجنساني عنصراً محمداً في اجتماع المائدة المستديرة. وشدد أحد المحاضرين على أن هذه هي المرة الأولى التي تحتل فيها قضايا نوع الجنس مكانة رئيسية في مداولات الأونكتاد. وأفيد بأن العولة وإن كانت قد ساعدت في بعض الأحيان في تهيئة فرص عمل للنساء وتعزيز صوتهن أيضاً، فقد عززت أيضاً التفاوت بين الجنسين، وقدر أحد المحاضرين أن النساء يمثلن ٧٥ في المائة من فقراء العالم. ففي معظم البلدان النامية، تكون وظائف العاملات أقل أمناً من وظائف زملائهن من الرجال لأن قوة العمل النسائية تستخدم "لامتصاص الصدمات" وقت تباطؤ النشاط الاقتصادي أو وقت الأزمات. وغالباً ما لا تكون المرأة مشمولة بنظم الضمان الاجتماعي. ولا يزال التمييز يمارس ضدها في مجالي التوظيف وحقوق العمل ولا تزال هناك ثغرة كبيرة في الأجور بين الرجال والنساء. وعلاوة على ذلك، أشار عدد كبير من المتحدثين في المناقشة التفاعلية إلى استمرار مشكلة أشكال العنف المختلفة ضد المرأة، وهي مشكلة تتطلب أن يوليها واضعو السياسات مزيداً من الاهتمام.

٦- وسلّم اجتماع المائدة المستديرة بأن تحقيق توازن أكبر بين الجنسين وتعزيز وضع المرأة في المجتمع لا يشكلان هدفين في حد ذاتهما فحسب، بل وكذلك ضرورة اقتصادية نظراً إلى الإمكانيات الاقتصادية التي ينطوي عليها عمل النساء وقدرتهن على مباشرة الأعمال الحرة. فإزالة الحواجز القانونية والثقافية والهيكليّة التي تعترض مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وصنع القرارات السياسية يجب أن تشكل من ثم عنصراً رئيسياً في سياسة التنمية والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، نوقشت مسألة الحصص لصالح مشاركة النساء في الحياة العامة، وبينما أشار عدد من المتحدثين إلى النتائج الإيجابية الناجمة عن تطبيق هذه الحصص، رأى آخرون أن ليس لها نفس الفائدة في ظل الأوضاع السائدة في بلدانهم.

٧- واتفق المشاركون على أن ليس هناك تناقض بين تحقيق القدرة التنافسية في العالم المعولم والعدالة الاجتماعية، بل ويمكن أن يدعم أحدهما الآخر بشرط وضع السياسات الصحيحة وهياكل الإدارة السليمة. وصرح عدد كبير من المتحدثين بوضوح بأن تحسين إدارة العولة يتطلب مزج آلية السوق وإدارة الحكومة مزجاً عملياً

على مختلف مستويات الحكم. وتحقيقاً لذلك، دعوا إلى تدعيم دور الدولة في العملية الإنمائية بشكل عام، وفي ميادين توزيع الدخل وتهيئة فرص العمل وتحقيق التوازن الاجتماعي والجنساني، بشكل خاص.

٨- وذكر عدد من المشاركين أن التصدي لنقائص السوق يتطلب تكملة السياسات الوطنية بإطار مؤسسي أقوى لإدارة الاقتصاد العالمي، وذلك بزيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الدولية. ورئي مع ذلك أنه ينبغي للبلدان أن تحتفظ بحيز كاف في مجال السياسة العامة على المستوى الوطني لمواصلة تنفيذ استراتيجيات محددة لكل بلد وذلك من أجل التعجيل بتحقيق تنمية تشمل المجتمع بأسره مع مراعاة الظروف الاقتصادية والثقافية الخاصة بكل بلد. وأشار أحد المتحدثين إلى أن إرشادات المنظمات الدولية الرئيسية في الماضي في مجال السياسة العامة قد فشلت في حالات كثيرة في تحقيق أهدافها، في حين أن من بين أكثر البلدان النامية نجاحاً عدداً كبيراً لم يتبع معظم هذه الإرشادات.

٩- ورأى جميع المشاركين أن تعزيز الجهود للنهوض بالتعليم أمر يتسم بأهمية جوهرية للحد من التفاوت الاجتماعي، وسد الثغرة بين الرجال والنساء في مجال التعليم، وإعداد الجيل القادم لمواجهة تحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

١٠- وأكد عدة متحدثين على أهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تهيئة فرص عمل وتوليد الدخل لصالح النساء وأفقر قطاعات السكان. ولفت أحد المتحدثين الانتباه إلى أن هذه المشاريع غالباً ما تنمو خارج القطاع غير الرسمي، وهو قطاع ينبغي الاعتراف به أيضاً كمصدر لنمو وعمل السكان، ومع أنه يخرج عن النطاق التنظيمي للدولة إلا أنه ينبغي لصانعي السياسات إيلاؤه مزيداً من الاهتمام. وأفاد أحد المتحدثين بخصوص أفريقيا بالذات بأن قطاع تجهيز الأغذية يمكن أن يتيح إمكانيات كبيرة للاضطلاع بنشاط اقتصادي جديد لم يستغل حتى الآن استغلالاً كاملاً.

١١- ورئي أن التعاون والحوار بين صانعي السياسات والقطاع الخاص في تصميم استراتيجيات التنمية والسياسات المقبولة اجتماعياً للتغير الهيكلي لا يشكلان عنصراً مهماً للحكم الرشيد فحسب، بل إنهما أساسيان أيضاً لنجاح سياسات الحكومة، خاصة من حيث أثرها على المجتمع.

١٢- وأشار عدة متحدثين أيضاً إلى ضرورة تعزيز التعاون والتكامل بين الجنوب والجنوب، خاصة على المستوى الإقليمي، على أساس أن التجارة فيما بين البلدان النامية تتضمن حصة كبيرة نسبياً من السلع كثيفة الاعتماد على اليد العاملة. وأشار أحد المحاضرين إلى أن اسكندنافيا مثال للتعاون الإقليمي الناجح بوجه خاص.
